الأمم المتحدة

FCCC/SBI/2026/2

الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ

Distr.: General
25 March 2026
Arabic
Original: English

الهيئة الفرعية للتنفيذ

الدورة الرابعة والستون

بون، 8–18 حزيران/يونيه 2026

البند 15 من جدول الأعمال المؤقت

المسائل المتعلقة بالعمل من أجل التمكين المناخي

إدراج موضـــوع العمل من أجل التمكين المناخي في التقارير والبلاغات ذات الصلة التي تقدمها الأطراف

تقرير توليفي من الأمانة

موجز

يولف هذا التقرير المعلومات المتعلقة بالعمل من أجل التمكين المناخي وعناصـــره الســـتة – وهي التعليم، والتدريب، والتوعية العامة، والمشـــاركة العامة، ووصـــول الجمهور إلى المعلومات، والتعاون الدولي بشأن تغير المناخ – الواردة في المساهمات المحددة وطنياً، وخطط التكيف الوطنية، وتقارير الشفافية التي تصدر كل سنتين، والبلاغات الوطنية التي قدمتها الأطراف حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2025.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدّمة

ألف- المعلومات الأساسية والولاية

1- أكد مؤتمر الأطراف في دورته 26 ومؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس (مؤتمر/اجتماع أطراف باريس) في دورته الثالثة، من جديد، أهمية جميع العناصر الستة للعمل من أجل التمكين المناخي - التثقيف، والتدريب، والتوعية العامة، والمشاركة العامة، ووصول الجمهور إلى المعلومات، والتعاون الدولي بشأن تغير المناخ - في تحقيق هدف الاتفاقية ومقصد اتفاق باريس وأهدافه، واعتمدا برنامج عمل غلاسكو العشري بشأن العمل من أجل التمكين المناخي[(1)].

2- ويشمل برنامج عمل غلاسكو[(2)]، الذي يحدد نطاق العمل من أجل التمكين المناخي ويوفر أساساً لتنفيذه وفقاً لأحكام الاتفاقية واتفاق باريس، أنشطة تندرج ضمن أربعة من المجالات العملية المنحى ذات الأولوية[(3)] والعناصر الستة للعمل من أجل التمكين المناخي التي يمكن أن تضطلع بها الأطراف، مع مراعاة ظروفها الوطنية، والجهات المعنية من غير الأطراف من أجل تعزيز تنفيذ العمل من أجل التمكين المناخي، بسبل منها التعاون والتآزر وإقامة الشراكات.

3- وتُشجَّع الأطراف، في إطار برنامج عمل غلاسكو، على تعزيز إدماج العمل من أجل التمكين المناخي في السياسات والخطط والاستراتيجيات والإجراءات الوطنية المتعلقة بالمناخ، وتُدعى إلى تقديم معلومات في بلاغاتها الوطنية وغيرها من التقارير عن الأنشطة والسياسات التي تنطوي على تنفيذ العمل من أجل التمكين المناخي، بما يشمل الإنجازات والدروس المستفادة والتجارب المكتسبة والتحديات القائمة والفرص المتاحة[(4)].

4- وطلب مؤتمر الأطراف في دورته 26 ومؤتمر/اجتماع أطراف باريس في دورته الثالثة من الأمانة إعداد تقرير توليفي قبل الاستعراض نصف المدة لبرنامج عمل غلاسكو، المقرر إجراؤه خلال الدورة 64 للهيئة الفرعية للتنفيذ (هيئة التنفيذ)[(5)]، بشأن إدماج العمل من أجل التمكين المناخي في التقارير والبلاغات ذات الصلة التي تقدمها الأطراف إلى الأمانة في إطار عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (اتفاقية المناخ)[(6)].

باء- النطاق

5- يولف هذا التقرير المعلومات ذات الصلة الواردة فيما يلي من تقارير وبلاغات قُدمت حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2025[(7)]:

(أ) أحدث المساهمات المحددة وطنياً، المسجلة في سجل المساهمات المحددة وطنياً[(8)]، المقدمة من 194 طرفاً؛

(1) الديباجة والفقرة 4 من المقررين 18/م أ-26 و22/م أ ت-3.

(2) مرفق المقررين 18/م أ-26 و22/م أ ت-3.

(3) اتساق السياسات؛ والعمل المنسق؛ والأدوات والدعم؛ والرصد والتقييم والإبلاغ.

(4) الفقرتان 7 و15(أ) من مرفق المقررين 18/م أ-26 و22/م أ ت-3.

(5) عملاً بالفقرة 11(ز) من المقررين 18/م أ-26 و22/م أ ت-3.

(6) عملاً بالفقرة 12(ب) من المقررين 18/م أ-26 و22/م أ ت-3.

(7) نظراً لمحدودية القدرات، لم ينظر في هذا التقرير في تقارير وبلاغات أخرى، مثل الاستراتيجيات طويلة الأجل للتنمية المنخفضة الانبعاثات، والبلاغات المتعلقة بالتكيف، وتقييمات الاحتياجات التكنولوجية. ورهناً بتوافر الموارد، يمكن النظر في إدراج هذه التقارير والبلاغات في التقرير التوليفي التالي من هذا النوع، الذي ستعده الأمانة قبل الاستعراض النهائي لبرنامج عمل غلاسكو لتنظر فيه هيئة التنفيذ في دورتها 74، عملاً بالفقرة 12(ب) من المقررين 18/م أ-26 و22/م أ ت-3.

(8) https://unfccc.int/NDCREG.

(ب) أحدث خطط التكيف الوطنية، المتاحة على منصة خطط التكيف الوطنية[9]، المقدمة من 86 طرفاً[10]؛

(ج) أحدث تقارير الشفافية لفترة السنتين، المتاحة على الموقع الشبكي لاتفاقية المناخ[11]، المقدمة من 124 طرفاً[12]؛

(د) أحدث البلاغات الوطنية، المتاحة على الموقع الشبكي لاتفاقية المناخ[13]، المقدمة من 197 طرفاً[14].

جيم- الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ

6- قد ترغب هيئة التنفيذ في الاستفادة من المعلومات الواردة في هذا التقرير في إجراء استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل غلاسكو.

ثانياً- موجز تزليفي للمعلومات

ألف- المجال ذو الأولوية

1- اتساق السياسات

7- يقر المجال ذو الأولوية هذا بأن الأنشطة المتصلة بالعمل من أجل التمكين المناخي تُنفَّذ في إطار مسارات عمل وقطاعات واستراتيجيات متعددة، وتسعى إلى تعزيز تنسيق الأعمال في إطار العمل من أجل التمكين المناخي لدعم تنفيذها على جميع المستويات.

8- وأشارت جميع الأطراف في تقاريرها وبلاغاتها إلى عنصر واحد أو أكثر من عناصر العمل من أجل التمكين المناخي. وقد عُرضت هذه العناصر بوصفها أدوات أساسية لإشراك جميع أفراد المجتمع في العمل المناخي ودعمه، بحيث يكون أكثر شفافية وفعالية وطموحاً. ومع ذلك، كانت الإشارات الصريحة إلى العمل من أجل التمكين المناخي، والمادة 6 من الاتفاقية[15] والمادة 12 من اتفاق باريس[16] محدودة، حيث أُبرز العمل من أجل التمكين المناخي من خلال فرادى عناصره أكثر مما قُدم باعتباره إطاراً موحداً.

(9) https://napcentral.org.

(10) تتألف من 74 خطة تكيف وطنية مقدمة من البلدان الأطراف النامية و12 من البلدان الأطراف المتقدمة.

(11) https://unfccc.int/first-biennial-transparency-reports.

(12) أُخذت في الاعتبار في إعداد هذا التقرير، كلما توافرت، جداول الشكل الجدولي الموحد التي تتضمن معلومات عن المساهمات المحددة وطنياً والدعم في مجالات المالية، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات.

(13) للاطلاع على البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول، انظر https://unfccc.int/NC8؛ وللاطلاع على البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، انظر https://unfccc.int/non-annex-I-NCs.

(14) نظراً للتداخل مع المحتوى الوارد في تقارير الشفافية لفترة السنتين، وكذا نقص القدرات، لم تُتناول في هذا التقرير سوى الأقسام المتعلقة بالتعليم والتدريب والتوعية العامة.

(15) قرر مؤتمر الأطراف في دورته 22 أن يشار إلى الجهود المتعلقة بتنفيذ المادة 6 من الاتفاقية بـ: العمل من أجل التمكين المناخي (المقرر 17/م أ-22، الفقرة 14).

(16) قرر مؤتمر/اجتماع أطراف باريس في دورته الأولى أن يشار إلى الجهود المتعلقة بتنفيذ المادة 6 من الاتفاقية بـ: العمل من أجل التمكين المناخي (المقرر 17/م أت-1، الفقرة 1).

9- ولم تُتناول العناصر الستة للعمل من أجل التمكين المناخي بالتساوي في جميع التقارير والبلاغات. وكانت المشاركة العامة العنصر الأكثر تواتراً الذي تناولته المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية، وهو ما يعكس على الأرجح التوجيهات الخاصة بالنهج التشاركية في وضع تلك الصكوك (انظر الفقرتين 30 و35 أدناه)، في حين كان التعليم والتوعية العامة العنصرين الأكثر ورواداً في البلاغات الوطنية، تماشياً مع التوجيهات الحالية المتعلقة بتقديم التقارير. وتميل تقارير الشفافية لفترة السنتين إلى أن تتضمن معلومات أكثر عن التعاون الدولي، ولا سيما فيما يتصل بمجالي التدريب والتوعية العامة، وهو ما يعكس تركيزها بشكل أكبر على الدعم المقدم والمتلقى من أجل تنفيذ اتفاق باريس.

10- وعلاوة على ذلك، تتباين درجة دمج العمل من أجل التمكين المناخي وعناصره في التقارير والبلاغات تبايناً كبيراً. ومع أن المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية تصف التدابير المعتزمة أو الجارية المتعلقة بفرادى عناصر العمل من أجل التمكين المناخي، فإن هذه التدابير لا تبرز بشكل متسق في تقارير الشفافية لفترة السنتين أو البلاغات الوطنية. وإضافة إلى ذلك، لم تجر دائماً إعادة التأكيد على التدابير المشار إليها في المساهمات المحددة وطنياً أو متابعتها في المساهمات المحددة وطنياً اللاحقة، وهو ما يصعِّب تقييم ما إذا كان العمل من أجل التمكين المناخي يُدمج بشكل منهجي في جميع المساهمات المحددة وطنياً المتتالية. كما أن الاختلافات في دورات تقديم التقارير والبلاغات، وكذا تقديمها على مراحل، تعوق الجهود الرامية إلى تقييم مدى اتساق الجهود المبذولة لتنفيذ العمل من أجل التمكين المناخي مع مرور الزمن.

11- وفي بعض الحالات، أفادت الأطراف بأنها قامت بوضع و/أو تنفيذ استراتيجيات مخصصة للعمل من أجل التمكين المناخي[17] توحد أهداف هذه الاستراتيجيات على نطاق العديد من عناصر العمل من أجل التمكين المناخي أو جميعها، وتوضح الولايات المؤسسية، وتضع خطة للتنفيذ على المستوى الوطني. وفي إطار هذه الاستراتيجيات، عبرت الأطراف عن العمل من أجل التمكين المناخي باعتباره إطاراً سياساتياً متسقاً. ومع ذلك، فإن مستوى التفاصيل المقدمة بشأن نطاق الاستراتيجيات وحالة تنفيذها يتفاوت تفاوتاً كبيراً بين الأطراف، كما أن الإشارات إلى هذه الاستراتيجيات لم تظهر بشكل متسق في جميع التقارير والبلاغات، حيث أشارت بعض الأطراف إليها في المساهمات المحددة وطنياً لكنها لم تكررها في تقارير الشفافية لفترة السنتين أو البلاغات الوطنية.

2- العمل المنسق

12- يركز هذا المجال ذو الأولوية على تعزيز شراكات طويلة الأمد واستراتيجية ومتعددة المستويات تجمع بين مختلف أصحاب المصلحة والخبرات والموارد والمعارف من أجل المضي قدماً في تنفيذ العمل من أجل التمكين المناخي.

13- وأفادت التقارير بأن الأنشطة المتعلقة بالعمل من أجل التمكين المناخي تتعلق بمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الوزارات والوكالات القطاعية والحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الشباب والقطاع الخاص ووسائط الإعلام والمؤسسات الأكاديمية والمجتمعات المحلية. وفي بعض الحالات، تتولى مؤسسات مخصصة أو جهات تنسيق الإشراف على تنفيذ أنشطة العمل من أجل التمكين المناخي. وفي حالات أخرى، تُنفذ فرادى العناصر من قبيل التعليم والتوعية العامة والتدريب من خلال برامج ومبادرات خاصة بقطاعات معينة.

(17) في إطار برنامج عمل غلاسكو، تُشجَّع الأطراف على وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية تشمل جميع عناصر العمل من أجل التمكين المناخي الستة وتيسِّر التنسيق والتعاون على نطاق القطاعات (المقرران 18/م أ-26 و22/م أ ت-3، المرفق، الفقرة 7).

14- وقد أُشير إلى التحديات المتعلقة بالتنسيق والتعاون باعتبارها عوائق تحول دون المضي قدماً في العمل المناخي على نطاق أوسع من تنفيذ العمل من أجل التمكين المناخي. وأشارت الأطراف إلى أن تشتت المسؤوليات وتداخل الولايات واتباع نُهج قائمة على المشاريع تؤدي إلى ازدواجية الجهود، ونقص تمويل المبادرات، ومحدودية استمرارية التنفيذ. ويُذكر أن هذه التحديات واضحة بشكل أخص في الحالات التي تُنفَّذ فيها عناصر العمل من أجل التمكين المناخي من خلال برامج ومبادرات خاصة بقطاعات معينة من دون وجود آليات منظمة لمواءمة الجهود.

15- وتكشف التقارير والبلاغات أن التنفيذ الفعال للعمل من أجل التمكين المناخي يمكن أن يسهم بذاته في تعزيز العمل المنسق في هذا الصدد، وأن تعزيز التوعية العامة والمشاركة العامة ووصول الجمهور إلى المعلومات يمكنه، على وجه الخصوص، أن يعزز الحوار بين أصحاب المصلحة ويشجع التعاون بين الحكومات والمجتمعات المحلية والجمهور. فعلى سبيل المثال، أفادت التقارير بأن النهج التشاركية في وضع وتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية تعزز المشاركة الشاملة لعدة قطاعات والاشتراك في تولي زمام التدابير المناخية.

16- وسلطت الأطراف الضوء على مجموعة من الترتيبات المؤسسية التي تدعم التنسيق والتعاون. وكانت اللجان الوزارية ولجان أصحاب المصلحة المتعددين، ومنصات التنسيق الوطنية والمحلية، وجهات التنسيق المعينة، هي الآليات التي أُشير إليها عادة باعتبارها آليات لتيسير إقامة الشراكات على نطاق مختلف الجهات الفاعلة والقطاعات. وقد تم التأكيد على استراتيجيات مخصصة للعمل من أجل التمكين المناخي باعتبارها توضح الأدوار والمسؤوليات وتحد من ازدواجية العمل فيما يتصل بتنفيذ العمل من أجل التمكين المناخي، وكذا باعتبارها تعزز التنسيق على نطاق جهود التخفيف والتكيف. كما تم التأكيد على أهمية التنسيق فيما بين الوزارات وعلى نطاق مستويات الحوكمة، ولا سيما أهميته للتنفيذ الفعال للسياسات الوطنية على المستوى المحلي.

17- واعتُبر شمول الجميع بعداً مهماً للعمل المنسق. وسلطت الأطراف الضوء على النهج المراعية للمنظور الجنساني وللأطفال والشباب والملتزمة بمبدأ 'عدم ترك أحد خلف الركب' في إطار أنشطتها المتصلة بالعمل من أجل التمكين المناخي. وصُوّر العمل المنسق الذي يدمج مختلف أصحاب المصلحة والفئات الضعيفة في عمليات صنع القرار والتنفيذ على أنه شكل من أشكال التعاون الشامل للجميع الذي يعزز مشروعية وفعالية الاستجابات المتعلقة بالمناخ.

3- الأدوات والدعم

18- يرمي هذا المجال ذو الأولوية إلى تعزيز إمكانية الوصول إلى الأدوات والدعم اللذين يعززان القدرات والوعي في صفوف الأطراف وجهات التنسيق الوطنية المعنية بالعمل من أجل التمكين المناخي وأصحاب المصلحة من غير الأطراف في تسريع تنفيذ العمل من أجل التمكين المناخي.

19- وتُظهر التقارير والبلاغات أن التعاون الدولي يلعب دوراً أساسياً في دعم الأنشطة المتصلة بالعمل من أجل التمكين المناخي، حيث أُشير إلى العديد من المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك مبادرات التثقيف بشأن تغير المناخ، وحملات التوعية العامة، والتدريب القطاعي، والعمليات التشاركية، وتبادل المعارف والمعلومات. وقد أُشير إلى وكالات التنمية، وصناديق المناخ المتعددة الأطراف، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية باعتبارها جهات تساهم في توفير التمويل والخبرة التقنية وتدعم بناء القدرات المؤسسية.

20- بيد أن المعلومات المقدمة في التقارير والبلاغات لا تتيح الحصول على رؤى شاملة أو قابلة للمقارنة بسهولة بشأن الدعم الموجه تحديداً لتنفيذ أنشطة العمل من أجل التمكين المناخي. وتصعِّب الاختلافات في المنهجيات والمصطلحات المستخدمة، وتباين مستويات التفاصيل المقدمة، والدمج المتواتر لعناصر العمل من أجل التمكين المناخي ضمن مشاريع التخفيف والتكيف الأوسع نطاقاً، تقييم حجم الدعم واستمراريته ومدى كفايته.

21- وحددت الأطراف القيود المالية، ومحدودية الخبرة التقنية، وعدم كفاية القدرات المؤسسية، باعتبارها عوائق دون التنفيذ الفعال لأنشطة العمل من أجل التمكين المناخي. وأُشير إلى هذه العوائق بشكل خاص في تقارير الشفافية لفترة السنتين، حيث وُصفت التحديات المتعلقة بالقدرات بعبارات أكثر تحديداً مقارنة بالتقارير والبلاغات الأخرى. ومع ذلك، لم يُشر في كثير من الأحيان إلى تقييمات الاحتياجات المتصلة بالعمل من أجل التمكين المناخي في جميع التقارير والبلاغات. وفي كثير من الحالات، وُصفت الثغرات في القدرات والاحتياجات منها بعبارات عامة من دون تقديم تقييم مفصل لمتطلبات المهارات أو نقاط الضعف المؤسسية أو الاحتياجات من الموارد المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالتدابير المتصلة بالعمل من أجل التمكين المناخي. وهذا يعوق تحديد ما إذا كان الدعم المقدم يتوافق مع الاحتياجات والثغرات التي تم تحديدها.

22- وإضافة إلى ذلك، وُصفت عناصر العمل من أجل التمكين المناخي بأنها أدوات لتعزيز فعالية إجراءات التخفيف والتكيف، على الرغم من أن الموارد اللازمة للاستفادة منها لم تُحدد دائماً بوضوح. ونظراً لكون الأنشطة المتصلة بالعمل من أجل التمكين المناخي مدمجة في البرامج الأوسع نطاقاً ولعدم حساب تكاليفها أو تتبعها بشكل منفصل، فإنه يصعب تقييم مدى توفر الأدوات والدعم الماليين والتقنيين المتاحين خصيصاً لتنفيذ العمل من أجل التمكين المناخي، وكذا استمرارية تلك الأدوات والدعم.

4- الرصد والتقييم والإبلاغ

23- يهدف هذا المجال ذو الأولوية إلى تعزيز رصد تنفيذ كل عناصر العمل من أجل التمكين المناخي على جميع المستويات وتقييمها والإبلاغ عنها، مع مراعاة الأولويات والاحتياجات والظروف الوطنية المحددة للأطراف.

24- ويختلف الإبلاغ عن أنشطة العمل من أجل التمكين المناخي اختلافاً كبيراً حسب التقرير أو البلاغ وحسب الطرف. ورغم أن العديد من التقارير والبلاغات تشير إلى فرادى عناصر العمل من أجل التمكين المناخي، فإن عمق هذه التقارير وهيكلها واستمراريتها تختلف اختلافاً كبيراً.

25- وفي جميع التقارير والبلاغات، وُصفت التدابير المتصلة بالعمل من أجل التمكين المناخي في صيغة سردية. ومع أن المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية تميل إلى تحديد الخطوط العريضة للأنشطة المخطط لها أو الجارية التي تفتقر إلى مؤشرات أو خطوط أساس أو أهداف قابلة للقياس محددة تحديداً واضحاً، فإن تقارير الشفافية لفترة السنتين تقدم معلومات عن أنشطة العمل من أجل التمكين المناخي التي تم تنفيذها، والدعم المقدم والمتلقى، ولا سيما فيما يتصل بالتوعية العامة والتدريب. بيد أن جميع عمليات الإبلاغ تميل إلى التركيز على الإجراءات المتخذة وليس على تقييم للنتائج والتغيرات السلوكية والتأثيرات طويلة الأجل.

26- وتؤثر الاختلافات في نماذج الإبلاغ (أي النماذج المختلفة جوهرياً للتقارير والبلاغات، واتباع الأطراف نُهجاً مختلفة في تقرير أو بلاغ معين)، والمصطلحات، وتصنيف أنشطة العمل من أجل التمكين المناخي، تؤثر بدورها على قابلية المقارنة. فعلى سبيل المثال، قد يُعرض نفس النوع من الأنشطة تحت مجموعة متنوعة من العناوين والأسماء المختلفة على نطاق التقارير والبلاغات، بينما يصعِّب تفاوت مستويات التفاصيل تتبع التقدم المحرز في تنفيذ العمل من أجل التمكين المناخي على مدى فترات زمنية أطول. وفي بعض الحالات، لم تكرر الإشارة في التقارير اللاحقة إلى التدابير المشار إليها في التقارير والبلاغات السابقة، وأُبلغ عن تنفيذ بعض الأنشطة من دون ربطها صراحةً بالتزامات تُعُهد بها سابقاً. وهذا يعوق تقييم نتائج تنفيذ العمل من أجل التمكين المناخي، ومقارنة التقدم المحرز على نطاق التقارير والبلاغات، وتحديد الاتجاهات الأطول أجلاً في تنفيذ هذه الأنشطة.

27- وأدرجت الأطراف أقساماً مخصصة للتعليم والتدريب والتوعية العامة في بلاغاتها الوطنية، لكن الإبلاغ الصريح عن العمل من أجل التمكين المناخي كإطار موحد كان محدوداً. وبالمثل، على الرغم من تقديم معلومات عن فرادى العناصر في التقارير والبلاغات، فقد كانت تفاصيل هذه الإجراءات الرامية إلى التتبع المنهجي لتنفيذ العمل من أجل التمكين المناخي أقل وضوحاً.

باء- أنواع التقارير والبلاغات

1- المساهمات المحددة وطنياً

28- قدمت جميع الأطراف تقريباً، في أحدث مساهماتها المحددة وطنياً، معلومات عن استخدام عنصر واحد على الأقل من عناصر العمل من أجل التمكين المناخي من أجل تعزيز تنفيذ أنشطة التخفيف والتكيف. وكما هو موضح في الشكل 1، فقد أدرج 152 طرفاً (78 في المائة) معلومات عن التعليم، و159 طرفاً (82 في المائة) معلومات عن التدريب، و165 طرفاً (85 في المائة) معلومات عن التوعية العامة، و184 طرفاً (95 في المائة) معلومات عن المشاركة العامة، و121 طرفاً (62 في المائة) معلومات عن وصول الجمهور إلى المعلومات[18]. ورغم ذلك، لم يشر سوى 23 طرفاً (12 في المائة) صراحةً إلى العمل من أجل التمكين المناخي.

29- وتتيح التقارير التوليفية السنوية للمساهمات المحددة وطنياً التي تُعدها الأمانة منذ عام 2021[19] مقارنة أحدث المساهمات المحددة وطنياً بالتي قُدمت سابقاً. ويظهر الشكل 1 زيادة عامة في عدد المساهمات الوطنية المحددة التي تشير إلى عناصر العمل من أجل التمكين المناخي، على الرغم من انخفاض الإشارات الصريحة إليه. وإضافة إلى ذلك، قدمت الأطراف عموماً في مساهماتها المحددة وطنياً الجديدة معلومات متصلة بالعمل من أجل التمكين المناخي بشكل أوضح وأكثر تفصيلاً مقارنة بما سبق من مساهماتها المحددة وطنياً.

الشكل 1

عدد الأطراف التي أشارت إلى العمل من أجل التمكين المناخي وعناصره في مقارنة لجميع أحدث المساهمات المحددة وطنياً بجميع ما سبقها من مساهمات محددة وطنياً

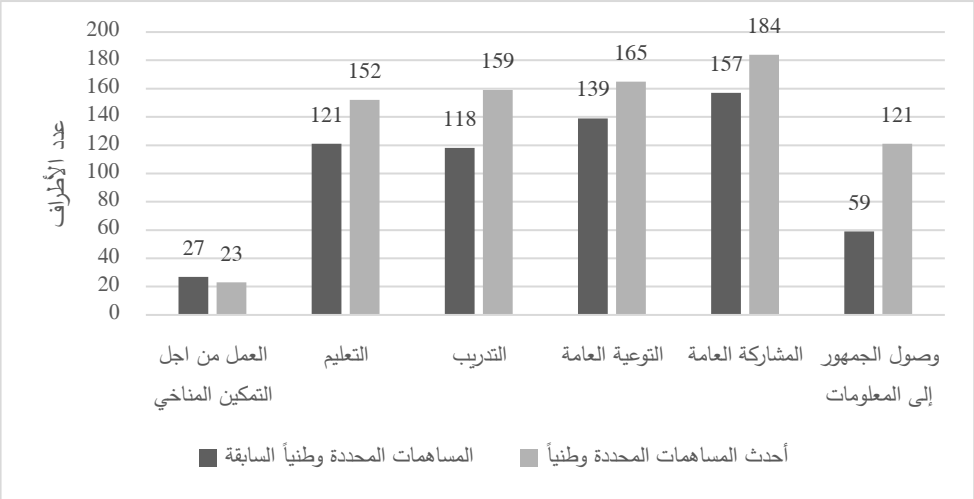

ملاحظات: (1) يشير مصطلح 'العمل من أجل التمكين المناخي' إلى الذكر الصريح للعمل من أجل التمكين المناخي، أو المادة 6 من الاتفاقية، أو المادة 12 من اتفاق باريس، أو إلى جميع عناصر العمل من أجل التمكين المناخي الستة مجتمعة؛ و(2) لم يقدم ما مجموعه 11 طرفاً سوى مساهمة وطنية محددة واحدة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2025. واعتُبرت تلك المساهمات المحددة وطنياً أحدث مساهمات من هذا النوع.

(18) يُعتبر التعاون الدولي عنصراً شاملاً لعدة قطاعات، ولذلك لم يُبرز بوصفه فئة مستقلة في هذا التقرير.

(19) FCCC/PA/CMA/2021/8، وFCCC/PA/CMA/2022/4، وFCCC/PA/CMA/2023/12، وFCCC/PA/CMA/2024/10، وFCCC/PA/CMA/2025/8.

30- وكان عنصر العمل من أجل التمكين المناخي الأكثر تواتراً في المساهمات المحددة وطنياً هو المشاركة العامة، ويرجح أن ذلك راجع جزئياً إلى تطبيق المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمعلومات بهدف تيسير الوضوح والشفافية وفهم المساهمات المحددة وطنياً[20]. وفي المجموع، أشار 158 طرفاً (81 في المائة) إلى وجود مشاركة عامة في إعداد مساهماتها المحددة وطنياً، حيث سلطت الضوء على ترتيبات رسمية قائمة للتشاور مع مختلف أصحاب المصلحة وإشراكهم، ولا سيما عامة الجمهور والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية ومنظمات المجتمع المدني، والجمعيات النسائية والأطفال والشباب.

31- وعلى الرغم من محدودية نطاق الإرشادات المذكورة أعلاه، فقد أوردت الأطراف عموماً في مساهماتها المحددة وطنياً المبادئ العامة والإنجازات السابقة والالتزامات المستقبلية والاحتياجات والثغرات المتصلة بالعمل من أجل التمكين المناخي، مع تضمينها أقساماً عن التخفيف والتكيف ووسائل التنفيذ، إضافة إلى عناصر أخرى شاملة لعدة قطاعات، مثل المنظور الجنساني والانتقال العادل.

2- خطط التكيف الوطنية

32- قدمت جميع الأطراف، في مساهماتها المحددة وطنياً، معلومات عن استخدام عنصر واحد على الأقل من عناصر العمل من أجل التمكين المناخي من أجل تعزيز تنفيذ تدابير التكيف. وكما هو موضح في الشكل 2، فقد أدرج 76 طرفاً (88 في المائة) معلومات عن التعليم، و79 طرفاً (92 في المائة) معلومات عن التدريب، و84 طرفاً (98 في المائة) معلومات عن التوعية العامة، و84 طرفاً (98 في المائة) معلومات عن المشاركة العامة، و67 طرفاً (78 في المائة) معلومات عن وصول الجمهور إلى المعلومات. ولم تشر سوى تسعة أطراف (10 في المائة) صراحةً إلى العمل من أجل التمكين المناخي.

الشكل 2

عدد الأطراف التي أشارت إلى العمل من أجل التمكين المناخي وعناصره في خططها الوطنية للتكيف

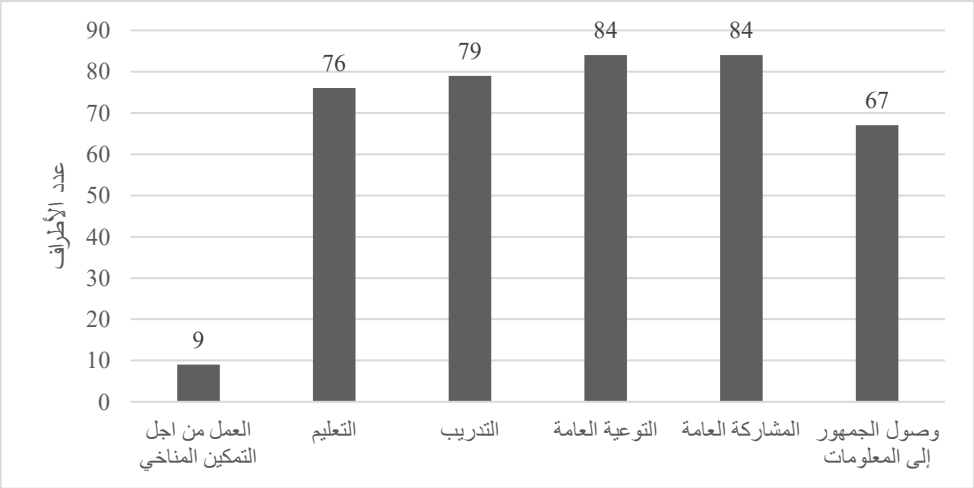

ملاحظات: (1) يشير مصطلح 'العمل من أجل التمكين المناخي' إلى الذكر الصريح للعمل من أجل التمكين المناخي، أو المادة 6 من الاتفاقية، أو المادة 12 من اتفاق باريس، أو إلى جميع عناصر العمل من أجل التمكين المناخي الستة مجتمعة.

(20) انظر المقرر 4/م أت-1 ومرفقه الأول. وقد قرر مؤتمر/اجتماع أطراف باريس في دورته الأولى أن تقوم الأطراف، عند الإبلاغ عن الثانية واللاحقة من مساهماتها المحددة وطنياً، بتقديم المعلومات اللازمة للوضوح والشفافية والفهم... التي تنطبق على مساهماتها المحددة وطنياً (المقرر 4/م أ ت-1، الفقرة 7). وبناءً على ذلك، يتعين على الأطراف تقديم معلومات عن عمليات التخطيط التي تم الاضطلاع بها لإعداد المساهمات المحددة وطنياً، بما في ذلك المشاركة العامة، والانخراط مع المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، بطريقة تراعي الفوارق بين الجنسين (المقرر 4/م أ ت-1، المرفق الأول، الفقرة 4(أ)'1').

33- وإجمالاً، حدد 13 طرفاً (15 في المائة) التعليم قطاعاً ذا أولوية في خطط عمله الوطنية. وتركز التدابير المذكورة على دمج تغير المناخ والتكيف معه في المناهج الدراسية، وتعزيز تدريب المدرسين، وتطوير المواد التعليمية المتعلقة بهذه المسائل. وسلطت عدة أطراف الضوء على دور المدارس والجامعات في بناء القدرة على التكيف على المدى الطويل وزيادة الوعي بمسائل تغير المناخ في أوساط الأجيال الشابة.

34- وأشار ما مجموعه 49 طرفاً (57 في المائة) إلى وضع استراتيجيات تواصل أو تنفيذها. وتهدف هذه الاستراتيجيات عموماً إلى زيادة الوعي بالمخاطر المناخية وخيارات التكيف معها، وتحسين نشر المعلومات المناخية. وتشمل الأنشطة التي تنفذ في إطار هذه الاستراتيجيات حملات التوعية الوطنية، والاتصال الإعلامي، والاتصالات الموجهة للمجتمعات المحلية والفئات الضعيفة.

35- واتفق مؤتمر الأطراف في دورته 17 على أن العمل المعزز في مجال التكيف، بما في ذلك صياغة خطط التكيف الوطنية وتنفيذها، ينبغي أن يتبع نهجاً يراعي القضايا الجنسانية والمشاركة والشفافية، مع أخذ المجموعات والمجتمعات والنظم الإيكولوجية القابلة للتأثر في الحسبان[21]. وقرر مؤتمر/اجتماع أطراف باريس في دورته الخامسة، مع التسليم بضرورة تعزيز إجراءات التكيف ودعمه، في هدف أن تكون هناك، بحلول عام 2030، خطط وطنية للتكيف وأدوات سياسية وعمليات تخطيط و/أو استراتيجيات تقودها البلدان وتراعي المنظور الجنساني وتتميز بطابعها التشاركي وشفافيتها الكاملة[22].

36- وبناءً على ذلك، أشرك 59 طرفاً (69 في المائة) الجمهور في إعداد خطط تكيفه الوطنية، في حين أكد 69 طرفاً (80 في المائة) أن الجمهور سيُشرك في تنفيذ تلك الخطط.

3- تقارير الشفافية لفترة السنتين

37- قدمت جميع الأطراف، في تقاريرها عن الشفافية لفترة السنتين، معلومات عن استخدام عنصر واحد على الأقل من عناصر العمل من أجل التمكين المناخي من أجل تعزيز تنفيذ أنشطة التخفيف والتكيف. وكما هو موضح في الشكل 3، فقد أدرج 116 طرفاً (94 في المائة) معلومات عن التعليم، و124 طرفاً (100 في المائة) معلومات عن التدريب، و124 طرفاً (100 في المائة) معلومات عن التوعية العامة، و120 طرفاً (97 في المائة) معلومات عن المشاركة العامة، و114 طرفاً (92 في المائة) معلومات عن وصول الجمهور إلى المعلومات. ولم يشر سوى 16 طرفاً (13 في المائة) صراحةً إلى العمل من أجل التمكين المناخي.

الشكل 3

عدد الأطراف التي أشارت إلى العمل من أجل التمكين المناخي وعناصره في تقاريرها عن الشفافية لفترة السنتين

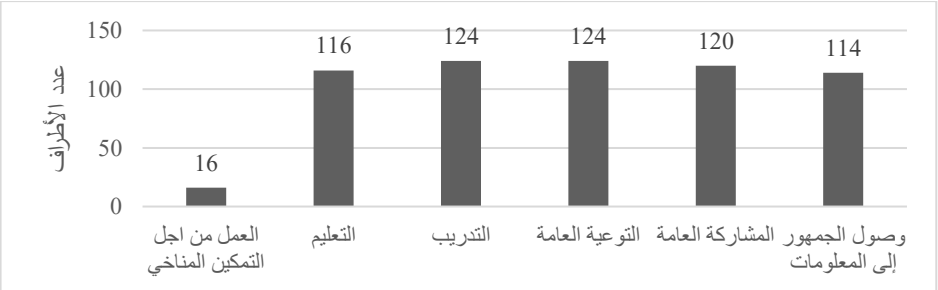

ملاحظات: (1) يشير مصطلح 'العمل من أجل التمكين المناخي' إلى الذكر الصريح للعمل من أجل التمكين المناخي، أو المادة 6 من الاتفاقية، أو المادة 12 من اتفاق باريس، أو إلى جميع عناصر العمل من أجل التمكين المناخي الستة مجتمعة.

(21) المقرر 5/م أ-17، الفقرة 3.

(22) المقرر 2/م أ ت-5، الفقرة 10(ب).

38- ويسترشد إعداد مشاريع تقارير الشفافية لفترة السنتين واستكمال جداول الشكل الجدولي الموحد المرتبطة بها بالطرائق والإجراءات والمبادئ التوجيهية لإطار الشفافية للإجراءات والدعم المشار إليه في المادة 13 من اتفاق باريس[23] وبالأشكال الجدولية الموحدة الخاصة بالإبلاغ الإلكتروني عن المعلومات اللازمة لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً وتحقيقها، وعن المعلومات المتعلقة بالدعم في مجالات المالية، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات، ما قُدم منه وما حشد، وما احتيج إليه منه وما ورد[24].

39- وأبلغت الأطراف في تقاريرها عن الشفافية لفترة السنتين وفي الشكل الجدولي الموحد 5 عن معلومات عن سياسات وتدابير التخفيف التي تدعم تنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً وتحقيقها، بما في ذلك نوع الأداة المرتبطة بكل سياسة أو تدبير. وكانت الأدوات التنظيمية والاقتصادية، أو التركيبات الذي تضم نوعاً واحداً على الأقل من هذه الأنواع من الأدوات، هي الأكثر وروداً في التقارير.

40- ومن بين أنواع السياسات والتدابير المبلغ عنها، تنزع التي اعتُبرت إعلامية أو تثقيفية إلى أن تكون الأكثر توافقاً مع العمل من أجل التمكين المناخي. وتشمل هذه السياسات والتدابير المبلغ عنها حملات توعية عامة بشأن كفاءة الطاقة، وتكنولوجيات الطاقة المتجددة، وإدارة النفايات، والإدارة المستدامة للغابات؛ وبرامج التدريب وإصدار الشهادات لخبراء الطاقة؛ وأنشطة الإرشاد الزراعي.

41- وإجمالاً، قدمت 105 أطراف معلومات بشأن أكثر من 129 5 من سياسات وتدابير التخفيف في جداول الشكل الجدولي الموحد[25]. وإجمالاً، شكلت السياسات والتدابير التثقيفية والإعلامية 5 و8 في المائة على التوالي من إجمالي السياسات والتدابير المُبلغ عنها[26]. ومع ذلك، فإن هذه المعلومات ليست شاملة بالنظر إلى أن السياسات والتدابير التثقيفية والإعلامية ليست كلها ذات صلة بالعمل من أجل التمكين المناخي وإلى احتمال أن تدعم عناصرُ مختلفة من العمل من أجل التمكين المناخي أنواعاً أخرى من السياسات والتدابير أيضاً. فعلى سبيل المثال، قد يشمل الإجراء الاقتصادي المتمثل في تقديم منح لتركيب أنظمة الطاقة الشمسية في المباني السكنية أيضاً إذكاء الوعي في أوساط السكان ومالكي المباني، وتدريب التقنيين على تركيب هذه الأنظمة وصيانتها. وإضافة إلى ذلك، قد تطلق الأطراف تسميات مختلفة على نفس أنواع السياسات والتدابير. فعلى سبيل المثال، يُصنف البعض التوسيم الإيكولوجي للأجهزة الكهربائية على أنه سياسة أو تدبير إعلامي، بينما يعتبره آخرون تدبيراً تنظيمياً.

42- وهناك مؤشر مفيد لتحديد الدعم المالي الثنائي المحشود والوارد للأنشطة المتصلة بالعمل من أجل التمكين المناخي هو رموز نظام الإبلاغ الخاص بالجهات الدائنة[27] للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتُستخدم هذه الرموز لتصنيف غرض المساعدة الإنمائية الرسمية. وتتعلق هذه الرموز في الغالب بالمشاريع التي تركز على التعليم والتدريب، وإن كانت هناك أيضاً رموز ذات صلة بالتوعية العامة والمشاركة العامة. وفيما يلي أمثلة الرموز في هذه المجالات:

(أ) 11120: المنشآت التعليمية والتدريب؛

(ب) 15150: المشاركة الديمقراطية والمجتمع المدني؛

(23) المقرر 18/م أت-1، المرفق.

(24) المقرر 5/م أ ت-3، المرفقات من الأول إلى الثالث.

(25) أدرجت الأطراف أيضاً معلومات عن السياسات والتدابير في شكل جداول في تقرير الشفافية لفترة السنتين. ومع ذلك، وبسبب محدودية القدرات، لم تؤخذ هذه المعلومات في الاعتبار في هذا التقرير.

(26) تحسب السياسات والتدابير المبلغ عنها باستخدام أنواع متعددة من الأدوات ضمن كل نوع من أنواع الأدوات.

(27) انظر https://www.oecd.org/en/data/insights/data-explainers/2024/10/resources-for-reporting-development-finance-statistics.html للاطلاع على القائمة الكاملة للرموز.

(ج) 31181: التعليم/التدريب الزراعي؛

(د) 41081: التثقيف/التدريب البيئي؛

(هـ) 99820: تعزيز الوعي بالتنمية.

43- وفي بعض الحالات، استخدمت الأطراف هذه الرموز في جداول الشكل الجدولي الموحد للإشارة إلى القطاعات والقطاعات الفرعية التي حُشـــد فيها الدعم المالي وورد. ومع ذلك، لم تقدم بعض الأطراف سوى عناوين لمشاريع ذات صلة، من دون تقديم شرح مفصل لطبيعة ونطاق الدعم المقدم. وهذا يصعِّب تقييم مدى صـــلة هذه المشـــاريع بالعمل من أجل التمكين المناخي، حيث إن عناصـــر هذا العمل ليســـت المكون الرئيســـي المعتاد لمشـــروع يمكن إظهاره في عنوان المشـــروع أو وصـــفه. وعلى ســـبيل المثال، قد يتضمن مشروع ما عنصراً للتدريب أو التوعية، أو أنشطة تتعلق بالمشاركة العامة أو وصول الجمهور إلى المعلومات من دون الإشارة إلى هذه العناصر في عنوان المشروع أو وصفه.

4- البلاغات الوطنية

44- تنص "المبادئ التوجيهية لإعداد البلاغات الوطنية الواردة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية، الجزء الثاني: مبادئ توجيهية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـــأن تغير المناخ فيما يتعلق بتقديم البلاغات الوطنية فيما يتعلق بالبلاغات الوطنية" على أن على الأطراف المدرجة في المرفق الأول أن تقدم في بلاغاتها الوطنية معلومات عن إجراءاتها المتعلقة بالتعليم والتدريب والتوعية العامة، بما في ذلك عن المعلومات العامة والمواد التثقيفية، ومراكز الموارد أو المعلومات، والبرامج التدريبية، والمشاركة في الأنشطة الدولية، ويجوز أن تقدم معلومات عن مدى المشاركة العامة في إعداد البلاغ الوطني أو استعراضه محلياً[(28)].

45- وتهدف المبادئ التوجيهية إلى ضمان أن تغطي البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول جميع عناصر العمل من أجل التمكين المناخي الستة، على أن تخضع المعلومات ذات الصلة أيضاً لتقييم تقني يجريه فريق خبراء الاستعراض.

46- وبموجب "المبادئ التوجيهية لإعداد البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية"، يُطلب من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أن تدرج في بلاغاتها الوطنية معلومات عن الأنشطة المتعلقة بالتعليم والتدريب والتوعية العامة[(29)].

47- وقد مالت الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول إلى الإبلاغ عن عناصـر العمل من أجل التمكين المناخي الأخرى، وهي المشاركة العامة، ووصول الجمهور إلى المعلومات، والتعاون الدولي، في بلاغاتها الوطنية بدرجة أقل بكثير مقارنة بالأطراف المدرجة في المرفق الأول.

48- وإجمالاً، أدرج 166 طرفاً (84 في المائة) قسماً مخصصاً للتعليم والتدريب والتوعية العامة في أحدث بلاغاتها الوطنية. وكما يظهر في الشـــكل 4، أدرج 152 طرفاً من هذه الأطراف (92 في المائة) معلومات عن التعليم، و134 طرفاً (81 في المائة) معلومات عن التدريب، و155 طرفاً (93 في المائة) معلومات عن التوعية العامة، و81 طرفاً (49 في المائة) معلومات عن المشـــاركة العامة، و77 طرفاً (46 في المائة) معلومات عن وصـول الجمهور إلى المعلومات. وأشـار ما مجموعه 72 طرفاً (43 في المائة) صراحةً إلى العمل من أجل التمكين المناخي.

(28) المقرر 6/م أ-25، المرفق، الفقرة 68.

(29) المقرر 17/م أ-8، المرفق، الفقرة 45.

الشكل 4

عدد الأطراف التي أشارت إلى العمل من أجل التمكين المناخي وعناصره في أقسام مخصصة بشأن التعليم والتدريب والتوعية العامة في بلاغاتها الوطنية

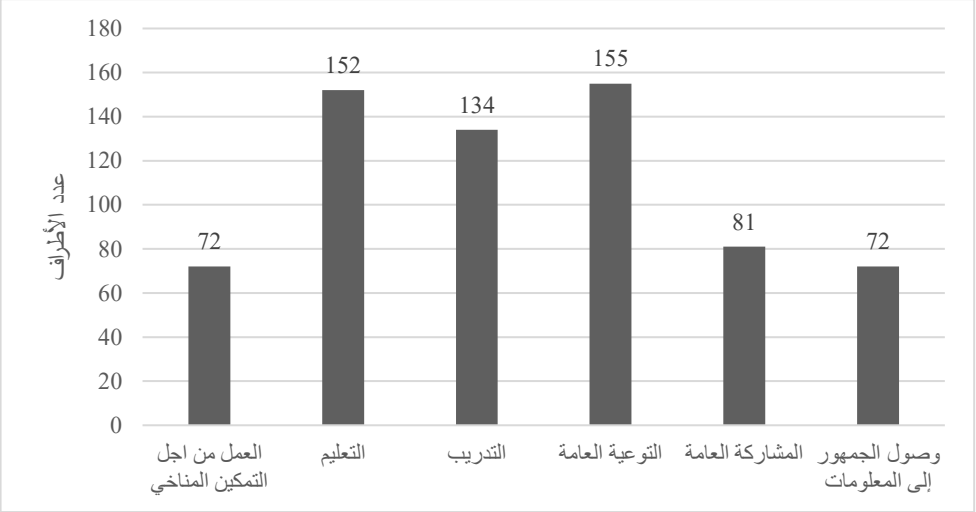

ملاحظات: (1) يشير مصطلح 'العمل من أجل التمكين المناخي' إلى الذكر الصريح للعمل من أجل التمكين المناخي، أو المادة 6 من الاتفاقية، أو المادة 12 من اتفاق باريس، أو إلى جميع عناصر العمل من أجل التمكين المناخي الستة مجتمعة.

جيم- العمل من أجل التمكين المناخي وعناصره[30]

1- العمل من أجل التمكين المناخي

49- سلطت الأطراف الضوء على العمل من أجل التمكين المناخي باعتباره إطاراً أساسياً لتهيئة المجال لعمل مناخي شامل للجميع ومستنير وفعال. وصُور باعتباره داعماً للتحول المجتمعي نحو تحقيق الأهداف المناخية الوطنية والعالمية من خلال تمكين جميع أفراد المجتمع من المشاركة في العمل المناخي عبر عناصره الستة.

50- وأشارت الأطراف، بشكل أكثر تحديداً، إلى العمل من أجل التمكين المناخي باعتباره مبدأً توجيهياً وأولوية شاملة لعدة قطاعات في السياسات والاستراتيجيات المناخية الوطنية التي تعزز الشفافية وشمول الجميع والفعالية في جميع جهود التخفيف والتكيف.

51- وذكرت الأطراف أنها وضعت ترتيبات مؤسسية لتنسيق تنفيذ العمل من أجل التمكين المناخي على الصعيد الوطني، بما يشمل التنسيق عن طريق مراكز التنسيق الوطنية للعمل من أجل التمكين المناخي، وآليات التنسيق بين الوزارات، ومنصات أصحاب المصلحة المتعددين. وإضافة إلى ذلك، وصفت الأطراف الاستراتيجيات وخطط العمل وخرائط الطريق الوطنية للعمل من أجل التمكين المناخي التي وُضعت و/أو نُفذت من أجل تنظيم أنشطة العمل من أجل التمكين المناخي وترتيب أولوياتها.

52- وأُفيد أيضاً بأن اعتبارات العمل من أجل التمكين المناخي أُدرجت في السياسات المناخية والخطط القطاعية والاستراتيجيات الإنمائية الأوسع نطاقاً، وهو ما يعكس الجهود الرامية إلى تعميم التدابير المتصلة بالعمل من أجل التمكين المناخي على نطاق أطر حوكمة المناخ.

(30) يُتناول التعاون الدولي، الذي يُعتبر عنصراً شاملاً لعدة قطاعات، في إطار كل عنصر من عناصر العمل من أجل التمكين المناخي.

2- التعليم

53- سلطت الأطراف الضوء على التثقيف المناخي باعتباره عنصراً أساسياً في العمل المناخي طويل الأجل. ووُصِف التثقيف المناخي بأنه نُظُم تعلّم رسمية وغير رسمية مصممة لتزويد الأجيال الحالية والمستقبلية بالمعارف والمهارات والقيم المراعية للمناخ اللازمة للتصدي لتغير المناخ بطرق مستدامة ونُظُمية.

54- وأفادت التقارير بأن عدم كفاية التثقيف بشأن تغير المناخ قد تحد من قدرة المجتمع على التصدي لتغير المناخ على المدى الطويل. وسُلط الضوء على أن ضعف الإلمام بقضايا المناخ يعني انخفاض مستوى فهم المخاطر والحلول، وبطء التقدم في مجال الابتكار، وتقييد تطوير معايش قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وفي السياقات التي تتسم بدرجة عالية من قابلية التأثر بتغير المناخ، أُشير إلى الفجوات التعليمية المستمرة باعتبارها تنطوي على احتمال أن تفاقم أوجه عدم المساواة وتعوق نقل للمعارف بين الأجيال الذي يعتبر ضرورياً لجهود التكيف والتخفيف المستدامة.

55- وأبلغت الأطراف عن مجموعة من التدابير الرامية إلى تعزيز التثقيف بشأن تغير المناخ، من مثل:

(أ) وضع أو تعزيز قوانين وسياسات واستراتيجيات وطنية ترسخ رسمياً التثقيف بشأن تغير المناخ ضمن النظم التعليمية، مع دمج أحكام تتعلق بالتثقيف بشأن تغير المناخ في الأطر القانونية والسياساتية لتعزيز التنسيق المؤسسي وضمان التنفيذ المستمر للسياسات والتدابير التعليمية ذات الصلة؛

(ب) مراجعة المناهج الدراسية الوطنية عن طريق دمج محتوى يتعلق بالمناخ والاستدامة في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، بحيث يتم تضمين هذا المحتوى إما في المواد الدراسية الحالية أو تناوله كمواضيع شاملة لعدة القطاعات؛

(ج) استكمال مناهج التعليم النظامي ببرامج وأنشطة تعليمية خارج المنهج، مثل النوادي البيئية والحملات والمسابقات والشراكات البيئية مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني، وذلك من أجل تشجيع المشاركة في مواجهة التحديات المناخية؛

(د) تنظيم حلقات عمل للتدريب والتطوير المهني للمدرسين والمربين، وتطوير الموارد التعليمية بهدف تعزيز معارف المربين ونُهجهم التربوية المتعلقة بتقديم التثقيف بشأن تغير المناخ.

56- وتشير التقارير والبلاغات أيضاً إلى أن قطاع التعليم نفسه يتأثر بشكل متزايد بتأثيرات تغير المناخ. وأفادت التقارير بأن الظواهر الجوية القصوى والفيضانات والجفاف وموجات الحرارة تعطل الدراسة وتلحق الضرر بالبنية التحتية التعليمية وتشكل خطراً على استمرارية عملية التعلم، ولا سيما في المناطق المعرضة لتأثيرات تغير المناخ. وأُشير إلى أن الوصول إلى التعليم يرتبط بتعزيز القدرة على التكيف، وأن ارتفاع مستويات التعليم يرتبط بتحسن فهم المخاطر المناخية وزيادة اعتماد ممارسات التكيف وتقوية المشاركة في تخطيط التكيف وتنفيذه.

57- وفي هذا السياق، أشارت الأطراف إلى المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى باعتبارها فضاءات مادية أساسية للعمل في مجال التكيف وبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. وتشمل التدابير المبلغ عنها لتعزيز تحصين المنشآت التعليمية من المخاطر المناخية تحديث البنية التحتية، وتحسين نظم تصريف المياه، واعتماد تصاميم ومعايير مقاومة للحرارة من أجل تعزيز القدرة على مواجهة الكوارث. وفي بعض الحالات، ذُكر أن المدارس كانت تُستخدم ملاجئ طارئة أو مراكز مجتمعية خلال الأحداث المرتبطة بالمناخ.

58- وإضافة إلى ذلك، أبلغت الأطراف عن جهود لتحويل المؤسسات التعليمية إلى بيئات منخفضة الكربون، بما في ذلك تحسين كفاءة الطاقة، وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة، وتحسين إدارة المياه، وهو ما يعزز في الوقت نفسه التوعية بالمناخ من خلال تقديم نموذج يحتذى.

59- وسلطت الأطراف الضوء أيضاً على تحديات تنفيذ التثقيف في مجال تغير المناخ. فعلى سبيل المثال، أُشير إلى محدودية الموارد المالية والتقنية، والقيود التي تواجه القدرات المؤسسية، وتحديات تنسيق الجهود بين مختلف أصحاب المصلحة داخل النظم التعليمية. ومن التحديات الأخرى المبلغ عنها عدم كفاية تدريب المدرسين، وتقادم ومحدودية المواد التعليمية، وضعف أطر الرصد والتقييم. وفي السياقات التي تتسم بدرجة عالية من قابلية التأثر بتغير المناخ، أُفيد أيضاً بأن الأضرار التي تلحق بالبنية التحتية والاضطرابات المتكررة في العملية التعليمية تؤثر على استمرارية وجودة تقديم التعليم، ولا سيما للفتيات والأطفال ذوي الإعاقة.

60- وإلى جانب الجهود المحلية، أُشير إلى أن التعاون الدولي يلعب دوراً مهماً في دعم التثقيف بشأن تغير المناخ. وأشارت الأطراف إلى الدعم المالي والمساعدة التقنية ودعم بناء القدرات المقدم من المنظمات المتعددة الأطراف والشركاء الثنائيين ووكالات التنمية، وإلى المساهمة في تطوير المناهج الدراسية وتدريب المدرسين وتعزيز المؤسسات وتبادل المعارف، وبالتالي تعزيز القدرات الوطنية على تنفيذ التدابير المتصلة بالتثقيف بشأن تغير المناخ.

3- التدريب

61- سلطت الأطراف الضوء على أن بناء القدرات من خلال برامج تدريب تركز على تغير المناخ أمر ضروري لترجمة الالتزامات المتعلقة بالمناخ إلى إجراءات فعالة. ووُصِف التدريب في مجال تغير المناخ بأنه يعزز المعارف التقنية والمهارات العملية والقدرات المؤسسية اللازمة لتصميم إجراءات التخفيف والتكيف وتنفيذها ورصد التقدم المحرز في تنفيذها. وأشارت الأطراف إلى أن هذا النوع من التدريب يمكن أن يدعم، من خلال استهداف المهنيين والموظفين العموميين وأصحاب المصلحة القطاعيين، الجاهزية التشغيلية ويعزز فعالية السياسات والتدابير المناخية.

62- وأفادت الأطراف بأن عدم كفاية التدريب قد يعوق التنفيذ الفعال للسياسات والتدابير المناخية، حيث إن محدودية القدرات التقنية قد تؤدي إلى تأخير تنفيذ المشاريع، وتقلل من جودة أعمال التكيف والتخفيف، وتضعف عمليات الرصد والإبلاغ. كما أُشير إلى أن النقص في المهارات الخاصة بقطاعات معنية قد يشكل عائقاً أمام الابتكار واعتماد تكنولوجيات قادرة على مواجهة تغير المناخ ومنخفضة الانبعاثات.

63- وأبلغت الأطراف عن مجموعة من التدابير الرامية لتوفير التدريب المتصل بتغير المناخ، من مثل:

(أ) إجراء تقييمات للقدرات وللاحتياجات من التدريب، في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز التدريب المتصل بالمناخ، من أجل تحديد الثغرات التقنية ونقاط الضعف المؤسسية والقطاعات ذات الأولوية التي تحتاج إلى الدعم، بهدف تعزيز ملاءمة وفعالية تدابير التدريب؛

(ب) إدماج تغير المناخ في البرامج التدريبية الحالية الموجهة للموظفين العموميين وأصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص، بهدف تحسين المهارات التقنية وتعزيز القدرات على تصميم السياسات والأعمال المناخية وتنفيذها ومتابعة التقدم المحرز في تنفيذها؛

(ج) تنظيم تدريب كتدبير للتخفيف والتكيف داخل قطاعات محددة، ولا سيما قطاعات الطاقة والصحة والمياه والزراعة والحد من مخاطر الكوارث، بهدف تزويد الممارسين بالأدوات العملية والمعارف اللازمة لتنفيذ حلول قادرة على مواجهة تغير المناخ ومنخفضة الانبعاثات.

64- وأكدت التقارير والبلاغات على أهمية تزويد العاملة بالمهارات وإعادة صقل مهاراتها والارتقاء بمهاراتها في سياق تحقيق انتقال عادل. وربطت الأطراف جهود التدريب بالنهوض بالوظائف الخضراء والمعايش المستدامة، مسلطة الضوء على ضرورة إعداد العمال والأجيال الشابة للتحولات الهيكلية المرتبطة بإزالة الكربون ومسارات التنمية القادرة على مواجهة تغير المناخ.

65- وحددت الأطراف أيضاً تحديات في تنفيذ مبادرات التدريب في مجال تغير المناخ، بما في ذلك محدودية الموارد المالية، وعدم كفاية الخبرات التقنية، والتفاوت في فرص الحصول على التدريب، ولا سيما بالنسبة للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وضعف التنسيق المؤسسي. وفي بعض السياقات، أفادت التقارير بأن برامج التدريب نُفذت على أساس مخصص أو لكل مشروع على حدة، وليس بجعلها جزءاً مغروساً بصورة منهجية في النظم الوطنية.

66- وأفادت الأطراف بأن التعاون الدولي يلعب دوراً هاماً في تعزيز جهود التدريب، مشيرةً إلى المساعدة المالية والدعم التقني المقدمين وتبادل المعارف الذي ييسره المنظمات المتعددة الأطراف والشركاء الثنائيون ووكالات التنمية. وقد أشير إلى أن هذا التعاون يسهل الوصول إلى الخبرات ويعزز القدرة على تنفيذ إجراءات مكافحة تغير المناخ على نطاق جميع القطاعات.

4- التوعية العامة

67- سلطت الأطراف الضوء على التوعية العامة بتغير المناخ باعتبارها عاملاً أساسياً لتعزيز المشاركة العامة المستنيرة في العمل المناخي، وتعزيز الدعم المجتمعي للسياسات والأعمال المناخية، وتشجيع تغيير السلوكيات من أجل التصدي لتغير المناخ. وأشارت الأطراف إلى أن الجهود الرامية إلى إذكاء الوعي، وبالتالي زيادة فهم مخاطر المناخ وتأثيراته وحلوله، تمكّن الأفراد والمجتمعات المحلية من المشاركة المجدية في جهود التخفيف والتكيف.

68- وأُشير إلى أن عدم كفاية التوعية العامة قد يؤدي إلى تقويض فعالية السياسات المناخية وتأخير تغيير السلوك. وأشارت الأطراف إلى أن محدودية الوعي قد تقلل من دعم الجمهور لتدابير التخفيف والتكيف، وتضعف الامتثال للوائح التنظيمية، وتعيق مشاركة المجتمعات المحلية، كما أنها قد تحد من الجاهزية للتكيف، مما يجعل الفئات الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ أقل استعداداً للتنبؤ بها والاستجابة لها.

69- وأبلغت الأطراف عن مجموعة من التدابير الرامية إلى تعزيز التوعية العامة بمسائل تغير المناخ، من مثل:

(أ) وضع استراتيجيات وخطط تواصل لأنشطة التوعية، بتحديد جملة أمور منها الفئات المستهدفة والرسائل الرئيسية وقنوات التوصيل، بهدف دعم جهود التوعية المنسقة والمستمرة؛

(ب) دمج التوعية كركيزة أساسية في السياسات والخطط والاستراتيجيات المناخية الوطنية، وبالتالي تعزيز اتساق تدابير التوعية على نطاق القطاعات، وتقوية دور التوعية باعتبارها عاملاً تمكينياً للعمل المناخي يشمل عدة قطاعات؛

(ج) تنظيم حملات وطنية ودون وطنية لزيادة فهم أسباب تغير المناخ وتأثيراته والخيارات المتاحة للتصدي له في مختلف القطاعات باستخدام وسائط الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية وقنوات الاتصال التعليمية والمجتمعية؛

(د) تنفيذ مبادرات إذكاء الوعي في القطاعات الرئيسية، ولا سيما قطاعات الطاقة والصحة والمياه والزراعة وإدارة النفايات، بهدف تشجيع التغييرات السلوكية ذات الصلة بهذه القطاعات ودعم تنفيذ إجراءات التخفيف والتكيف الخاصة بقطاعات بعينها.

70- وأفادت الأطراف أنها أجرت استقصاء لتصورات ومواقف الجمهور من أجل قياس مستوى الوعي بالمخاطر المناخية، ومستويات القلق، والنوايا السلوكية. وأُشير إلى أن مثل هذه التقييمات تساعد في تحديد الثغرات المعرفية، وتنوير استراتيجيات تواصل محددة الأهداف، وتقييم التغيرات في فهم الجمهور لقضايا تغير المناخ مع مرور الوقت.

71- وحددت الأطراف أيضاً تحديات متصلة بزيادة الوعي بقضايا تغير المناخ، بما في ذلك محدودية الموارد المالية، وعدم كفاية الخبرة التقنية في مجال الاتصالات المتعلقة بالمناخ، والصعوبات في استهداف سكان المناطق النائية أو الفئات الضعيفة، وتحديات مكافحة المعلومات المضللة. وأُشير أيضاً إلى أن ضمان استمرار المشاركة بعد انتهاء الحملات التي تنظم مرة واحدة يمثل عائقاً.

72- وأفادت الأطراف بأن التعاون الدولي الذي يتخذ شكل مساعدات مالية ودعم تقني وتبادل للمعارف يدعم تعزيز التوعية العامة. فعلى سبيل المثال، أُشير إلى أن المنظمات المتعددة الأطراف والشركاء الثنائيين ووكالات التنمية باعتبارها جهات تقدم المساعدة في وضع استراتيجيات التواصل، وتنفيذ الحملات، وبناء القدرات فيما يتعلق بالاتصالات المتعلقة بالمناخ.

5- المشاركة العامة

73- قدمت الأطراف المشاركة العامة في التصدي لتغير المناخ باعتبارها أمراً أساسياً لضمان شمول الجميع والشفافية والمساءلة في الحوكمة المناخية، حيث وُصف إشراك أصحاب المصلحة في عمليات صنع القرار بأنه يعزز مشروعية السياسات، ويحسن جودة التدابير المناخية، ويعزز التولي المشترك لزمام أعمال التخفيف والتكيف.

74- وأفادت الأطراف بأن عدم كفاية المشاركة العامة قد تضعف فعالية السياسات ومشروعيتها، حيث إن محدودية إشراك أصحاب المصلحة قد تؤدي إلى تراجع ثقة الجمهور، وتحول دون دمج المعارف المحلية في السياسات والأعمال المناخية وتعرقل تنفيذها. وأُشير إلى أن استبعاد المجتمعات المحلية المتأثرة قد يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة ويقلل من فعالية السياسات في الاستجابة للوقائع على الأرض.

75- وأفادت الأطراف بأنها أجرت مشاورات أثناء إعداد أو تحديث المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية، بما في ذلك حوارات بين أصحاب مصلحة متعددين، وجلسات استماع عامة، وحلقات عمل تقنية، ومشاورات عبر الإنترنت. وإضافة إلى إعداد التقارير، أبلغت الأطراف عن بذل جهود أوسع نطاقاً لتعزيز المشاركة العامة في صنع القرار المناخي والعمل المناخي. وأُفيد بأن الترتيبات المؤسسية المرتبطة بالمشاركة العامة تشمل لجان أصحاب المصلحة المتعددين، ومنصات، ومنتديات، وعمليات إشراك منظمة مصممة لتيسير الحوار المستمر بين الحكومات والمجتمع المدني والجمهور.

76- وسُلط الضوء أيضاً على النهج المجتمعية التي يقودها السكان المحليون في مجال العمل المناخي. ووصفت الأطراف دعم تنفيذ العمل المناخي على المستوى المحلي من خلال إجراء مشاورات مجتمعية، وتنفيذ عمليات تخطيط تشاركية، وإنشاء هياكل لامركزية لصنع القرار. وأُشير إلى هذه النهج باعتبارها تعزز تولي زمام العمل المناخي محلياً وملاءمته لسياقه، كما أنها تعزز القدرة على تحمل تغير المناخ على مستوى المجتمعات المحلية.

77- وأشارت الأطراف إلى إيلاء اهتمام خاص لضمان مشاركة الفئات الضعيفة والمهمشة، بما في ذلك النساء والأطفال والشباب والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، في صنع القرار والعمل المناخيين، وأبلغت عن الجهود الرامية إلى ضمان تمثيلها في العمليات ذات الصلة، معترفةً بمعارفها واحتياجاتها الخاصة المتصلة بالمناخ وبدورها في المساهمة في إيجاد الحلول المناخية. ووُصفت المشاركة الشاملة للجميع بأنها تسهم في وضع سياسات وأعمال مناخية أكثر إنصافاً واستجابةً للاحتياجات.

78- وحددت الأطراف أيضاً تحديات ضمان المشاركة العامة الكاملة والفعالة والمجدية في صنع القرار والعمل المناخيين، بما في ذلك محدودية الموارد المالية والتقنية، ومحدودية قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على إشراك الجمهور بشكل فعال، وعدم كفاية إمكانية الوصول إلى المعلومات، والحواجز الهيكلية التي تحد من إشراك الفئات المهمشة. كما أُشير إلى أن ضمان استمرار المشاركة واحتفاظها بجدواها بعد المشاورات الرسمية يمثل تحدياً.

79- وأُفيد إلى التعاون الدولي الذي يتخذ شكل مساعدات مالية ودعم تقني ودعم لبناء القدرات باعتباره داعماً للمشاركة العامة. وأُشير إلى المنظمات المتعددة الأطراف والشركاء الثنائيين ووكالات التنمية باعتبارها تسهم في تعزيز الأطر المؤسسية، وتيسر الحوار بين أصحاب المصلحة، وتعزيز شمول آليات إشراك الجمهور للجميع ضمن نُظم الحوكمة المناخية على جميع المستويات.

6- وصول الجمهور إلى المعلومات

80- سلطت الأطراف الضوء على وصول الجمهور الى المعلومات المتعلقة بقضايا تغير المناخ باعتباره أمراً ضرورياً لضمان الشفافية والمساءلة والمشاركة المستنيرة فيما يتصل بالعمل المناخي. ووُصِفَ الوصول إلى معلومات مناخية في وقتها وموثوقة وسهلة المنال بأنه يتيح للأفراد والمجتمعات المحلية والمؤسسات فهم المخاطر المناخية، وتتبع التقدم المحرز في تنفيذ العمل المناخي، والمشاركة المجدية في عمليات التخفيف والتكيف. واعتُبرت شفافية المعلومات شرطاً أساسياً لاتخاذ قرارات شاملة للجميع وقائمة على الأدلة.

81- وأشارت الأطراف إلى أن محدودية وصول الجمهور إلى المعلومات قد تقوض الشفافية وتضعف ثقة الجمهور ومشاركته في العمل المناخي. وذُكر أن عدم كفاية البيانات أو صعوبة الوصول إليها تحد من المشاركة المستنيرة، وتقلل من المساءلة، وتعيق رصد التقدم المحرز والمساهمات الفعالة فيما يتصل بتنفيذ السياسات.

82- وقد حددت الأطراف، في تقاريرها وبلاغاتها، وصول الجمهور إلى المعلومات باعتباره مبدأً توجيهياً وأولويةً للحوكمة المناخية، ووصفت الشفافية بأنها عامل أساسي لتعزيز التوعية العامة، وتشجيع إشراك أصحاب المصلحة، وتقوية الثقة في السياسات والمؤسسات المناخية.

83- ولتيسير وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بالمناخ، أبلغت الأطراف عن تطوير قواعد بيانات ومنصات إلكترونية ونظم معلومات تهدف إلى توفير معلومات موثوقة ومتينة ومحدثة بشأن الانبعاثات وتأثيرات تغير المناخ وبشأن السياسات والتدابير، وهو ما يدعم اتخاذ قرارات مستنيرة على نطاق القطاعات.

84- وأشارت الأطراف أيضاً إلى استخدام أنظمة لوضع العلامات ومنح الشهادات الخاصة بالاستدامة لإطلاع المستهلكين على الأداء البيئي للمنتجات والخدمات. وُصفت مبادرات وضع العلامات بأنها تعزز الشفافية في الأسواق وتشجع أنماط استهلاك أكثر استدامة.

85- وأُبلغ أيضاً عن وجود تحديات، حيث أشارت الأطراف إلى معوقات تتعلق بتوافر البيانات، والقدرات التقنية، وقابلية التشغيل البيني لنظم المعلومات، وتيسير وصول سكان المناطق النائية أو المهمشة إلى المعلومات الملائمة لسياقهم، ولا سيما النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية. واعتُبر ضمان جودة البيانات واتساقها وتحديثها بانتظام صعوبة في بعض السياقات.

86- ووُصف التعاون الدولي الذي يتخذ شكل مساعدات مالية ودعم تقني ودعم لبناء القدرات بأنه يدعم الجهود الرامية إلى تقوية نظم المعلومات. وأُشير إلى المنظمات المتعددة الأطراف والشركاء الثنائيين ووكالات التنمية باعتبارها جهات تساهم في تطوير منصات البيانات وأنظمة الإبلاغ وآليات تبادل المعارف التي تعزز شفافية المعلومات وإمكانية الوصول إليها على جميع المستويات.